

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 15-18 نوفمبر/تشرين الثاني 2021

World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي



البند 5 من جدول الأعمال
WFP/EB.2/2021/5-C/1
مسائل الموارد والمالية والميزانية
للعلم

التوزيع: عام
التاريخ: 4 أكتوبر/تشرين الأول 2021
اللغة الأصلية: الفرنسية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي

للفترة من يوليو/تموز 2021 إلى يونيو/حزيران 2022

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد R. Bellin

مدير مكتب المراجعة الخارجية للحسابات

هاتف: 066513-2392



المراجعة الخارجية لحسابات برنامج الأغذية العالمي

خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي
للفترة من يوليو/تموز 2021 إلى يونيو/حزيران 2022

جدول المحتويات

4	أولاً- الولاية والأهداف
5	ثانياً- المراجعات والتقارير
5	ثالثاً- المعايير والطرائق
6	رابعاً- مجالات المراجعة
6	ألف- مراجعات الأداء
8	باء- المراجعات الميدانية
8	جيم- مراجعة الكشوف المالية
11	الملحق الأول
11	قائمة المواضيع المختارة لمراجعات الأداء للسنة المالية 2021-2022
12	الملحق الثاني
12	قائمة المواقع المختارة للمراجعات الميدانية للسنة المالية 2021-2022

أولا- الولاية والأهداف

- 1- هذه الوثيقة المقدمة إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج) للعلم، هي خطة العمل السنوية لمراجع الحسابات الخارجي بشأن أنشطة المراجعة للفترة من 1 يوليو/تموز 2021 إلى 30 يونيو/حزيران 2022.
- 2- وبناء على قرار المجلس التنفيذي المؤرخ 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، عُهد بالمراجعة الخارجية لحسابات البرنامج إلى الرئيس الأول لديوان المحاسبة الفرنسي للفترة من 1 يوليو/تموز 2016 إلى 30 يونيو/حزيران 2022، وفقا للمادة 1-14 من النظام المالي للبرنامج.
- 3- وولاية مراجع الحسابات الخارجي محدّدة في المادة الرابعة عشرة من النظام المالي للبرنامج وملحقه، وفي الدعوة إلى تقديم طلبات بشأن تعيين مراجع الحسابات الخارجي. وتضم اختصاصات مراجع الحسابات الخارجي الدعوة إلى تقديم الطلبات إلى جانب عرض خدمات مراجع الحسابات الخارجي، وخاصة عرضه التقني المفصل الذي وافق عليه المجلس.
- 4- وتتمثل مسؤوليات مراجع الحسابات الخارجي في مراجعة الكشوف المالية للبرنامج (المادة 1-14 من النظام المالي) وإبداء الملاحظات، إذا رأى ذلك مناسبا، بشأن فعالية الإجراءات المالية ونظام المحاسبة والضوابط المالية الداخلية، وبصفة عامة بشأن إدارة البرنامج وتسييره (المادة 4-14 من النظام المالي).
- 5- وتشمل الولاية الممنوحة لمراجع الحسابات الخارجي في الاختصاصات التي اعتمدها المجلس التنفيذي مراجعة الكشوف المالية واستعراض أداء إدارة البرنامج وانتظامها.
- 6- ووفقا للمادة الرابعة عشرة-6 (ب) من النظام الأساسي وبموجب المادتين 1-13 و3-13 من النظام المالي للبرنامج، يكون المدير التنفيذي للبرنامج مسؤولا عن إعداد الكشوف المالية وتقديمها. وتماشيا مع المادة 1-3 من النظام المالي، يكون المدير التنفيذي مسؤولا أيضا عن الإدارة المالية لأنشطة البرنامج أمام المجلس.
- 7- ووقع في 12 ديسمبر/كانون الأول 2016 خطاب التزام لضمان الفهم الواضح لالتزامات كل من إدارة البرنامج ومراجع الحسابات الخارجي وفقا للمعيار 210 من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات.
- 8- والهدف من مراجعة الكشوف المالية هو الحصول على تأكيد معقول بأن الكشوف المالية تُعطي صورة حقيقية ومنصفة، من جميع الجوانب الجوهرية، للوضع المالي للبرنامج ولنتائج العمليات المسجلة خلال السنة المالية، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وأن الكشوف المالية قد أُعدت بالامتثال للنظام المالي والسياسات المحاسبية المعلنة؛ وأن السياسات المحاسبية المطبقة تتسق مع السياسات المطبقة في السنة المالية السابقة؛ وأخيرا أن المعاملات قد أُجريت على نحو يمتثل للنظام المالي والسلطة التشريعية.
- 9- وفي إطار المراجعة المالية، يستعرض مراجع الحسابات الخارجي ويختبر، عند الضرورة، آليات معيّنة للرقابة الداخلية لها أثر جوهري على إعداد الكشوف المالية. ويأخذ مراجع الحسابات الخارجي في الحسبان الضوابط الداخلية المنطبقة على إعداد الكشوف المالية بهدف وضع إجراءات مراجعة ملائمة للموضوع دون السعي للتعبير عن رأي بشأن فعالية تلك الضوابط. ويهدف هذا العمل أساسا إلى تحديد استراتيجية المراجعة المالية غير أنه قد يساعد أيضا على تحديد الفرص لتعزيز الرقابة الداخلية وإعلام البرنامج بها.
- 10- وفيما يتعلق باستعراض الأداء، تستهدف عمليات المراجعة إلى تحديد مدى الاضطلاع بالأنشطة في المجالات المستعرضة وفقا لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية ومدى إمكانية تحسينها.
- 11- وستهدف مراجعات الأداء أيضا إلى ضمان تمثي الأنشطة والمعاملات المالية والمعلومات من جميع الجوانب الجوهرية مع أحكام النصوص الأساسية للبرنامج.

ثانياً- المراجعات والتقارير

- 12- وفقاً للاختصاصات، يتعين على مراجع الحسابات الخارجي أن يعد كل عام تقريراً عن مراجعة الكشوف المالية للبرنامج (يقدم إلى المجلس للموافقة عليه)، مشفوعاً برأي بشأن الحسابات وتقاريرين عن أداء إدارة البرنامج وانتظامها، يُشار إليهما باسم "تقرير مراجعة الأداء" (ويقدمان إلى المجلس للنظر فيهما). ويبلغ مراجع الحسابات الخارجي أيضاً عن زيارته إلى المكاتب الميدانية (المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية والمكاتب الأخرى) في الخطابات الإدارية الموجهة إلى المدير التنفيذي. وأخيراً، يتولى مراجع الحسابات الخارجي التصديق على مشروع التقرير السنوي عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي المقدم من الأمانة إلى المجلس للنظر فيه.
- 13- وكقاعدة عامة، سترسل الخطابات الإدارية المتعلقة بالمكاتب الميدانية إلى الأمانة فقط. ومع ذلك، يحتفظ مراجع الحسابات الخارجي بالحق في التطرق في تقاريره المرفوعة إلى المجلس إلى أي مسائل يلاحظها في المكاتب الميدانية وينبغي استرعاء انتباه المجلس إليها.
- 14- وستجري مراجعة الكشوف المالية على مرحلتين في مقر البرنامج على النحو التالي: مراجعة مؤقتة في خريف السنة المالية قيد الاستعراض (من 4 إلى 15 أكتوبر/تشرين الأول 2021 بالنسبة للسنة المالية 2021) من أجل فهم آليات الرقابة الداخلية واختبارها، ومراجعة ختامية في الربع الأول عقب إقفال الحسابات (من 14 فبراير/شباط إلى 4 مارس/أذار 2022 بالنسبة للسنة المالية 2021) من أجل فحص حجم معين من المعاملات.
- 15- وستنطوي كل مراجعة من المراجعتين الاثنتين للأداء على بعثتين في المقر ما بين يوليو/تموز 2021 وفبراير/شباط 2022، هما: بعثة تحضيرية لاستكمال تخطيط المراجعة وتحديد العمليات الرئيسية وبعثة ختامية لاختبار الضوابط وجمع الأدلة واستخلاص الاستنتاجات.
- 16- وسيقوم مراجع الحسابات الخارجي بعدد من الزيارات الميدانية إلى المكاتب القطرية، رهنا بسهولة التنقل والأوضاع الصحية. وستصحب هذه البعثات تركيزها على مدى انتظام إدارة المكاتب ولكنها ستسهم أيضاً في عمليات مراجعة الأداء بشأن المواضيع المختارة. وقد تشمل أيضاً مراجعة عينات اختيرت على أساس المخاطر التي تؤثر على عناصر مرتبطة بالكشوف المالية. وفيما يخص الفترة من يوليو/تموز 2021 إلى يونيو/حزيران 2022، ستوفد بعثات لإجراء مراجعات ميدانية في أكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول 2021.
- 17- وبالنسبة للفترة من 1 يوليو/تموز 2021 إلى 30 يونيو/حزيران 2022، فإن تاريخ تقديم تقارير مراجعة الأداء إلى أمانة المجلس هو 25 مارس/أذار 2022؛ أما تاريخ تقديم تقرير مراجعة الكشوف المالية والرأي بشأن الحسابات فهو 22 أبريل/نيسان 2022.

ثالثاً- المعايير والطرائق

- 18- ستجري مراجعة الكشوف المالية وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والنظام المالي للبرنامج والاختصاصات الإضافية الملحقة به، حسبما تنص عليه المادة 14-3 من النظام المالي. وهذه المعايير هي جزء من المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التي تحكم أيضاً الطريقة التي يتبناها مراجع الحسابات الخارجي في مراجعات الأداء والانتظام.
- 19- وتقتضي كل هذه المعايير من مراجع الحسابات الخارجي أن يمثل لقواعد السلوك المهني السارية ويحتكم إلى تقديره المهني ويبيدي تفكيراً ناقداً واستقلالاً في المراجعة. ولا يجوز للهيئات التشريعية ولا للهيئات الرئاسية التابعة لمنظمة معينة أن تتدخل في اختيار المسائل التي تخضع للمراجعة أو تخطيط العمل أو جدولته أو تنفيذه أو الإبلاغ عن النتائج أو رصد المراجعات.
- 20- ولأغراض تتعلق بتخطيط المراجعة، ستنظم المراجعات المالية ومراجعات الأداء حول ثلاثة أهداف رئيسية هي: فهم الكيان، وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وتحديد المخاطر المهمة.

- 21- وسيخطط مراجع الحسابات الخارجي عمله من أجل ما يلي:
- ◀ التصدي للشواغل الرئيسية التي تساور البرنامج وهيئاته الرئاسية فيما يتعلق بأهداف الكفاءة والفعالية والاقتصاد في حوكمة واستخدام الموارد المتاحة من الجهات المانحة. وبالتالي، ينبغي للمراجعات أن تتناول المسائل الهامة، ولا سيما المسائل ذات الأهمية المالية أو الاستراتيجية؛
- ◀ إدماج هذا النهج، أولاً، في تحليل لجميع أنواع المخاطر التي قد تقوض قدرة البرنامج على تحقيق النتائج التي تتوقعها الدول الأعضاء، وثانياً، في برامج المراجعة الداخلية والتقييم. وينبغي لمجالات الرقابة المختارة أن تعود على البرنامج بقيمة مضافة، ولا سيما لأن المخاطر ذات الصلة عالية ولأن هذه المجالات لم تُدرس دراسة متعمقة خلال المراجعات التي أجرتها هيئات رقابية أخرى مؤخرًا.
- 22- وسوف يراعي مراجع الحسابات الخارجي في تخطيطه قدرته على مراجعة المجال المعني، استناداً إلى المعلومات المتاحة والموارد والأطر الزمنية الممنوحة له.
- 23- وقد حدّث مراجع الحسابات الخارجي تحليله للمخاطر بهدف تحديد خطة عمله للفترة من يوليو/تموز 2021 إلى يونيو/حزيران 2022 واستراتيجيته للمراجعة المتعددة السنوات، مما مكنه من تحديد قائمة بمجالات الرقابة التي يرجح لها أن تتطلب مراجعة للآداء بسبب أهميتها للبرنامج والقيمة المضافة لمراجعتها. ويتضمن الملحق الثاني قائمة بالمراجعات الميدانية المقرر إجراؤها خلال هذه السنة.
- 24- وخلال مرحلة التخطيط التشغيلي لكل مراجعة، ينبغي أن تكتمل خطة العمل السنوية هذه بتقييم مبدئي يسمح بتحديد نطاق المراجعة بمزيد من الدقة وإعداد اختصاصات تقدّم إلى الإدارة وصياغة خطة التزام لأفرقة المراجعة.
- 25- وبغية الاضطلاع بهذا التخطيط التشغيلي، سينظم مراجع الحسابات الخارجي اجتماعات عمل مع إدارة البرنامج قبل بدء كل مهمة من مهام المراجعة.

رابعاً- مجالات المراجعة

ألف- مراجعات الأداء

1- الشركاء المتعاونون

- 26- إن الشريك المتعاون يعني في نظر البرنامج كياناً غير ربحي (بما في ذلك كيان حكومي أو منظمة غير حكومية أو منظمة تابعة للأمم المتحدة) يقيم علاقة تعاقدية مع البرنامج لغرض المساعدة في أداء عمل البرنامج.⁽¹⁾
- 27- والشركاء المتعاونون هم من الجهات الفاعلة الرئيسية في عمل البرنامج، حيث يحوّل البرنامج من خلالهم، وفقاً للأرقام غير المراجعة حتى الآن، ما يعادل 4 مليارات دولار أمريكي تقريباً إلى المستفيدين.⁽²⁾ وأجريت آخر مراجعة خارجية للحسابات بشأن الشركاء المتعاونين في عام 2014. وازدادت مسؤولياتهم في السنوات الأخيرة بالتوازي مع مسؤوليات البرنامج.
- 28- وسيكون الهدف من هذه المراجعة النظر فيما إذا كانت الأمانة تتولى شؤون شركاء البرنامج المتعاونين على النحو الأمثل وفقاً لمبادئ الفعالية والاقتصاد والكفاءة.
- 29- وفيما يلي الأسئلة الرئيسية التي ستجيب عنها مراجعة الحسابات:

(1) "السياسة المنقحة لمكافحة التلبس والفساد" (WFP/EB.A/2021/5-B/1).

(2) إحدى وثائق البرنامج الداخلية، تعمل المكاتب الإقليمية ووحدة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية في المقر معاً على إدارة شؤون الشركاء المتعاونين.

- ◀ اختيار الشركاء المتعاونين. كيف تقدّر حاجة المكاتب القطرية إلى الشركاء المنفذين؟ وما هي المعرفة المتوافرة لدى المكاتب القطرية بشأن الكيانات الناشطة في المجال الإنساني داخل محيطها الجغرافي؟ وكيف تتولى المكاتب القطرية توجيه الدعوات لإقامة شراكات؟ وما هو الدعم الذي يقدمه المقر أو المكاتب الإقليمية فيما يتعلق باختيار الشركاء؟ وما هي معايير الاختيار؟
- ◀ إدارة الشركاء المتعاونين. ما هي الآليات القانونية المستخدمة للتعاقد مع الشركاء، بمن فيهم الشركاء العموميون، وهل تتيح هذه الآليات توزيعاً واضحاً للمسؤوليات بين البرنامج والشركاء؟ وما هي آليات الرقابة المتوافرة لرصد تنفيذ الاتفاقات؟ وهل الآليات المعنية بدفع أجور الشركاء مناسبة؟
- ◀ تقييم أداء الشركاء المتعاونين. كيف يتم تقييم أداء الشركاء وما هي المعايير المعمول بها؟ وكيف يتم تحليل وضبط المخاطر التي ينطوي عليها تكليف الشركاء المتعاونين بمهام متعلقة بالإدارة؟ وكيف يتم توليف ومعالجة واستخدام المعلومات التي يتم الحصول عليها أثناء تقييم الأداء؟ وما هي الطريقة المتبعة لإبلاغ الأمانة والمجلس والجهات المانحة؟ وما هي الاستنتاجات التي يتم استخلاصها عندما يعتبر الأداء غير كافٍ؟

2- هياكل وآليات الرقابة المتاحة للإدارة

- 30- إن الرقابة،⁽³⁾ وفقاً للبرنامج، عنصر من عناصر نظام حوكمة يهدف إلى توفير ضمان بأن: (أ) الأنشطة المنفذة تتماشى بالكامل مع ولاية البرنامج؛ (ب) الأموال المقدّمة تُرصد بالكامل؛ (ج) الأنشطة تتم بأكثر الطرق فعالية وكفاءة؛ (د) الموظفين وجميع المسؤولين الآخرين يلتزمون بأعلى معايير الاحتراف والنزاهة والأخلاقيات.
- 31- وهذا التعريف ينظر إلى الرقابة من منظور الأهداف المنشودة وليس من منظور طرائق تحقيقها، وبالتالي فإنه يساويها عادة بالرقابة الداخلية بشكل عام. وفي نظر مراجع الحسابات الخارجي، يمكن تعريف الرقابة على أنها مجموعة الآليات والهياكل التي يستخدمها الوكلاء غير المشاركين مباشرة في نشاط ما، وهم موظفو الإدارة في هذه الحالة، للتحقق من حسن سير النشاط يوميا.
- 32- وسيكون الهدف من المراجعة دراسة فعالية وكفاءة الوسائل والأساليب التي تستخدمها إدارة البرنامج للحصول على ضمانات كافية بشأن الإجراءات المتخذة والنتائج المحققة وإثراء عملية صنع القرار. وستنظر المراجعة على وجه الخصوص في كيفية اتخاذ الإدارة للقرارات في ضوء المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال آليات الرقابة.
- 33- وفيما يلي المسائل الرئيسية التي سنتناولها مراجعة الحسابات:

- ◀ فعالية آليات الرقابة المتاحة للإدارة. سيشمل هذا الجزء، الذي يركز تحديداً على أداء خط الدفاع الثاني، استعراضاً للترتيبات التي تتخذها الإدارة لكفالة الرقابة. وهذا يشمل شعبة إدارة المخاطر المؤسسية، وشبكة موظفي إدارة المخاطر والامتثال، والتحريات التي تجريها المكاتب الإقليمية، والوسائل المتاحة لمديري الإدارات والشُعَب والمديرين القطريين ليتخذوا إجراءات مماثلة على نطاقهم. وسيتم التحقق من فعالية هذه الآليات، من خلال النظر في فعالية أدوات الإبلاغ من حيث توفير معلومات صحيحة ودقيقة لصانعي القرار (بيان الرقابة الداخلية، وتقرير الأداء السنوي، والكشف المالية) وفي ما إذا كانت الإدارة تفتقر إلى أي معلومات هامة.
- ◀ مدى كفاية آليات الرقابة المتاحة للإدارة. هل يتم تكوين الوظائف وتوزيعها بين مختلف الآليات على النحو الأمثل؟ وهل الأهداف التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها من خلال هذه الآليات مصممة بشكل عقلائي؟ وهل يمكن تبسيطها أو استكمالها؟ وستتناول المسألة عنصري التكامل والاتساق بين تدابير المراقبة في الخط الثاني وأنشطة ووظائف هيئات الرقابة في الخط الثالث مثل المراجعة الداخلية للحسابات والتقييم. وستتناول هذا الجزء أيضاً وضوح أدوار ومهام هياكل الخط

(3) "إطار الرقابة في البرنامج" (WFP/EB.A/2018/5-C)، الفقرة 2.

الثاني، بما فيها شعبة إدارة المخاطر المؤسسية والمكاتب الإقليمية، وتحديد المسؤوليات والأدوار بين المكاتب الإقليمية والمقر.

كفاءة آليات الرقابة. هل توفر موارد كافية لأنشطة الرقابة تتناسب مع حجم العمليات والمخاطر التي تنطوي عليها؟ وستتناول المسألة تكلفة هذه الرقابة، وتخصيص الموارد اللازمة للمهام التي يتعين الاضطلاع بها، وتبرير المبالغ المنفقة. ويمكن توسيع نطاق هذه المسألة لتشمل توافر الأدوات التكنولوجية المناسبة للرقابة. وبعبارة أخرى، هل تدعم التكنولوجيا المتاحة ممارسات الرقابة بصورة فعالة على نطاق البرنامج ككل أم أن هناك حلولاً رقمية أكثر حداثة؟

باء- المراجعات الميدانية

- 34- تنص اختصاصات مراجع الحسابات الخارجي على أن يراجع كل عام حسابات عدد من المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية.
- 35- وعند اختيار المكاتب الميدانية، أخذ مراجع الحسابات الخارجي في الاعتبار تحليله للمخاطر، وأهمية المكاتب المعنية بالنسبة لمراجعة الأداء، وآخر مرة قامت فيها إحدى هيئات الرقابة بمراجعة الحسابات.
- 36- وبضطلع البرنامج حالياً بالجزء الأكبر من أنشطته في حالات الطوارئ، وفي المناطق التي ترتفع فيها المخاطر الأمنية. ونظراً إلى صعوبة العمل في بيئات غير مستقرة بطبيعتها، لا يستبعد مراجع الحسابات الخارجي إمكانية رفضه زيارة واحد أو أكثر من البلدان المقرر أن يزورها في إطار برنامج عمله.
- 37- كما أخذ في الاعتبار أثر الأزمة الصحية والغذائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 على إمكانية الدخول إلى المكاتب المعنية. ومن المقرر إجراء رحلات ميدانية في آخر وقت ممكن، بين أكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول 2021، ولكن هناك احتمال بأن يتم إلغاؤها حسب القيود الصحية والقيود المفروضة على السفر. ولكن بما أن مراجع الحسابات الخارجي خاضع للمساءلة أمام المجلس، سيكون من الصعب عليه زيادة تأخير هذه البعثات. ولذلك يُنتظر من المكاتب أن تبذل جهداً في هذا الصدد.
- 38- وأخذ مراجع الحسابات الخارجي في الاعتبار حجم المبالغ اللازمة، لكن تقديرنا المهني قد يدفعنا، في بعض الحالات، إلى الخروج عن المعايير المالية البحتة. وترد في الملحق 2 قائمة بالمواقع المقرر زيارتها.
- 39- وستنظر عملية مراجعة الحسابات، بصورة منهجية، في مدى انتظام الإدارة فيما يتصل بالشؤون المالية والموظفين والتسيير الإداري والعمليات.
- 40- وستوفر عمليات المراجعة الميدانية أيضاً مدخلات لمراجعتي الأداء المقرر إجراؤها خلال العام، فضلاً عن التحريات الإضافية اللازمة لمراجعة الكشوف المالية للبرنامج. وتؤدي المكاتب القطرية بالفعل دوراً رئيسياً في إدارة شؤون الشركاء المتعاونين، وهي عنصر حاسم من آليات الرقابة على الأنشطة.

جيم- مراجعة الكشوف المالية

- 41- إن التحليل الأولي الذي أجراه مراجع الحسابات الخارجي في مستهل ولايته قاده إلى الاعتقاد بأن بيئة الرقابة الداخلية في البرنامج تنطوي على مستوى عالٍ من المخاطر المتأصلة نتيجة لطبيعة عمليات البرنامج الرئيسية وموقعها وهيكله اللامركزي للغاية الذي يوفر للمديرين على المستوى القطري درجة عالية من الاستقلالية.
- 42- وأكدت الخبرة المكتسبة خلال المراجعات المالية للسنوات المالية 2016-2020 هذا التقييم المبدئي وأدت إلى تعزيز التنسيق بين أفرقة المراجعة بالنسبة للمراجعات الميدانية الخارجية ومراجعات الأداء والمراجعات المالية بهدف ضمان أخذ المسائل التي يُكشف عنها خلال عمليات مراجعة الأداء والانتظام في الاعتبار على نحو ملائم لأغراض المراجعة المالية.
- 43- وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد البرنامج اعتماداً كبيراً على نظم المعلومات، حيث يؤدي نظام تخطيط الموارد المؤسسية (ونجز 2) دوراً رئيسياً في حفظ السجلات المحاسبية وإعداد الكشوف المالية. ونظراً إلى أهمية هذه المسألة، أجرى مراجع الحسابات

الخارجي في الفترة من عام 2016 إلى عام 2020 استعراضات للضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات في نظام ونجز 2، وضوابط التطبيق في عملية الشراء، وهو ما أدى إلى إصدار توصيات بشأن تحسين أمن النظام. واتخذت الأمانة إجراءات تصحيحية لمعالجة الحالات الشاذة التي تم تحديدها أثناء اختبارات مراجعة الحسابات، ولكن الاختبارات الأخيرة أظهرت أنه لم يتم التخلص كلياً من بعضها.

44- وفي هذا الصدد، أفرت شعبة تكنولوجيا المعلومات في البرنامج بأن بعض المخاطر لن تزول تماماً بسبب طبيعة عمليات البرنامج؛ ويقبل البرنامج هذه المخاطر وقد أُتخذت الإجراءات اللازمة للحد منها. وترتبط هذه المخاطر بوجه خاص بارتفاع معدل دوران الموظفين، مما يؤدي إلى استمرار حقوق الوصول لفترة معينة بعد مغادرة الموظفين، فضلاً عن استحالة التقيد الصارم بالفصل بين المهام في المكاتب التي يكون فيها عدد الموظفين محدوداً. وفي ضوء هذه العوامل، رأى مراجع الحسابات الخارجي أنه ينبغي إغلاق توصياته في هذا المجال لأنه قد يصعب على البرنامج أن ينجز أكثر من ذلك بكثير. وتعطي الضوابط المطبقة ضماناً معقولاً بخصوص موثوقية البيانات المحاسبية الصادرة. وعلى الرغم من ذلك، سيواصل مراجع الحسابات الخارجي، خلال مراجعة الحسابات في عام 2021، عمله في هذا المجال لتقييم ما إذا بقيت المخاطر محدودة.

45- وعلاوة على ذلك، حدد مراجع الحسابات الخارجي استناداً إلى الخبرة المكتسبة خلال هذه السنوات الخمس الأولى مجالين محفوفين بمخاطر كبيرة في الكشوف المالية هما التاليين:

(أ) إن إثبات الإيرادات المتعلقة بالمساهمات هو أول مجال يستوجب التيقظ الخاص نظراً إلى أهمية هذا الموضوع بالنسبة لمنظمة تموّل بالكامل عن طريق المساهمات الطوعية. ولأغراض المراجعة المالية لعام 2021، سيواصل مراجع الحسابات الخارجي تكليف مراجع محنك بالنظر في إثبات الإيرادات، وسيعتمد بصفة خاصة على إجراءات متعمقة للتأكيد المباشر.

(ب) كشف مراجع الحسابات الخارجي، في السنوات السابقة، أن التحويلات القائمة على النقد المتنامية بسرعة التي يقوم بها البرنامج هي نشاط ينطوي على مخاطر عالية، مما دفعه إلى تعيين مراجع حسابات محنك لإجراء عمليات مراجعة متعمقة في هذا المجال أدت إلى الملاحظات والتوصيات الواردة في تقارير المراجعة المالية للسنتين الماليتين 2016 و2017. وبالنسبة للسنتين الماليتين 2018 و2020، استند مراجع الحسابات الخارجي إلى هذه التجربة لفحص كيفية متابعة توصياته وكيفية تنفيذ هذا النشاط في الميدان. ويتم اتباع نفس النهج للسنة المالية 2021.

46- وإضافة إلى الخطرين الرئيسيين المشار إليهما أعلاه وخطر التدليس، الذي لا يزال كبيراً والذي كان موضع تقرير أداء في عام 2019، خلص مراجع الحسابات الخارجي إلى أن البنود المحاسبية التالية معرضة لخطر متأصل وخطر رقابي شديدين. وقد تتفاقم هذه المخاطر بسبب آثار جائحة كوفيد-19 على توافر الموظفين:

(أ) النقد ومكافآت النقد؛

(ب) الجرد؛

(ج) حسابات البائعين والنفقات المستحقة والمشتريات.

47- وفيما يتعلق بهذه البنود المحاسبية المهمة المعرضة لخطر مركب شديد، سيجري مراجع الحسابات الخارجي اختباراً دقيقاً لآليات الرقابة الداخلية خلال البعثة المؤقتة وسيقوم باختبارات موسعة للتحقق خلال البعثة النهائية. وسيستند أيضاً إلى إجراءات خارجية للثبوت المباشر ويأخذ في الاعتبار، عند الاقتضاء، المسائل التي تثيرها الأفرقة المعنية بمراجعة الأداء والأفرقة المعنية بالمراجعة الميدانية.

48- وسيُنظر مراجع الحسابات الخارجي، خلال المراجعات الميدانية التي سيجريها، فيما إذا سبب تعطيل الإدارة اليومية للمكاتب بسبب جائحة كوفيد-19 تأخيرات في تسوية الخصوم المستحقة والحسابات المستحقة القبض أو صعوبات في إجراء التحريات المادية الإلزامية للمخزونات والأصول الأخرى.

49- وأخيراً، أجريت تقديرات مهمة للالتزامات الطويلة الأجل المتعلقة بالموظفين في ضوء الافتراضات والطريقة الاكتوارية المستخدمة لتقدير تلك الخصوم. وخلال مراجعة عام 2021، سيواصل المراجع الخارجي إيلاء عناية خاصة لهذا المجال الذي سيتطلب اتصالات مباشرة مع الخبير الاكتواري الذي يعمل في البرنامج.

الملحق الأول

قائمة المواضيع المختارة لمراجعات الأداء للسنة المالية 2021-2022

السنة المالية 2021	2016-2017-2018-2019-2020 (خلاصة)
الرقابة الإدارية الشركاء المتعاونون	استعراض اللامركزية التغيرات في الموارد البشرية الخسائر المتصلة بالإمدادات الغذائية زيادة الموارد أثناء عمليات الاستجابة لحالات الطوارئ ميزانيات الحوافز القطرية منع التدليس وكشفه والمعاقبة عليه خدمات النقل الجوي حافزة العقارات المبادرات المؤسسية الحاسمة إدارة المعلومات المتعلقة بالمستفيدين

الملحق الثاني

قائمة المواقع المختارة للمراجعات الميدانية للسنة المالية 2021-2022⁽¹⁾

السنة المالية 2021-2022	
الجزائر	المكاتب القطرية
أرمينيا	
جمهورية أفريقيا الوسطى	
كوبا	
جمهورية الكونغو الديمقراطية	
الجمهورية الدومينيكية	
ناميبيا	
باكستان	

(1) هذه القائمة إرشادية وتخضع للتعديل حسبما يقتضيه الوضع الصحي.